

المحاضرة 04: تطور الحركة الوطنية بعد ح ع 2 (1945 - 1954)

حاولت الإدارة الفرنسية انتهاج سياسة التهدئة لامتنصاص غضب المسلمين الجزائريين إذ تظاهر الحاكم العام "شاتينيو" بإدخال إصلاحات في ميادين الإدارة والزراعة والتعليم، كما بادر الجنرال "ديغول" في 17 أوت 1945م بإصدار مرسوم يمنح للمسلمين عدد مقاعد يساوي عدد مقاعد الأقلية الأوربية في غرفتين في مجلس البرلمان، وقد وجد أنصار الإدماج والشيوخيين فرصتهم بينما (حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان) طالبوا بمقاطعة الانتخابات، بعدها صدر مرسوم 16 مارس 1946م قانون العفو هذا ما جعل الوطنيين الجزائريين يعيدون تشكيل أحزاب جديدة بعد خروجهم من السجن ويمكننا تلخيص أهم محطات إعادة بناء الحركة الوطنية من خلال تتبع نشاط وإستراتيجية كل تيار سياسي، خاصة بعد مجازر الثامن ماي 1945 وما خلفته من انعكاسات على مستوى الشعبي والسياسي للجزائريين:

أ - الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

في إطار العفو الشامل الذي قرره الإدارة الاستعمارية تم الإفراج عن السيد فرحات عباس يوم 16 مارس 1946 ولقد كانت الفترة التي قضاها في الجن يقرر ويقتنع بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلة استقلالاً داخلياً في إطار الإتحاد الفرنسي، وبمجرد خروجه من السجن ربط اتصالات بالإطارات القريبة منه سياسياً يطرح أمامهم أفكاره الجديدة ويستترشدهم من أجل ضبط الخطوط العريضة لكيفية إنشاء حزب جديد ووضع برنامج سياسي الذي يجب أن يكون قادراً على تعبئة جزء كبير من الطاقات الحية في أوساط مجموعتين الفرنسية والإسلامية على حد سواء، ولكي يعطي لنشاطه إطاراً قانونياً رحل إلى فرنسا ليتشاور مع النخب الفرنسية حول إمكانية تحويل ولايات الجزائر إلى دولة تحتفظ فيها فرنسا بشؤون السيادة، وفي 01 ماي 1946 وجه نداء إلى الشبان المسلمين والفرنسيين برأ في بدايته نفسه من أحداث 08 ماي 1945 كما لخص فيه مبادئ حزبه الجديد " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري".

جاء في هذا البيان أنه وإن انهارت جهود المصالحة الوطنية ووقع حل حركة أحباب البيان والحرية فإن روح البيان لم تمت وبفضلها اتضحت الرؤية للوصول إلى الوطن الجزائري الذي تتوفر فيه شروط المساواة والحرية للجميع وللوصول إلى الوطن الجزائري يلتزم في برنامجه جعل في مقدمته اللاءات الثلاث: لا للاندماج، لا لسادة جدد ، ولا للانفصال، وتضمن برنامجه عدة محاور نلخصها في النقاط التالية:

- المساواة المطلقة

- القضاء على الاختلافات العرقية

- التربية التي تستهدف التعايش بين الجزائريين والأوروبيين بالتركيز على فكرة " أن أبناء الوطن الواحد لا يكونون بضرورة على دين واحد " .

- العلم والتكنولوجيا اللذان بدونهما لا يمكن للجزائر أن تترقى إلى مصاف الدول الكبرى والأمم المتقدمة.

استطاع فرحات عباس قبل نشر البيان وتوزيعه في سائر أنحاء البلاد أن يجمع كوكبة من الإطارات المؤمنة بأفكاره والمستعدة للنضال في سبيلها واتفق معهم على بعث حزب جديد سماه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" وبعد حصوله على الاعتماد قرر الحزب المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تقرر إجراؤها يوم 1946/06/02 لتعيين المجلس التأسيسي الثاني الذي خصص فيه للجزائريين ثلاثة عشر مقعد، شارك أيضا في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي 1946/11/10 حيث فاز بحصة الأسد (11مقعد من أصل 13 مقعد).

نشط الحزب على مستوى ثلاث جبهات:

- **التنظيم:** حيث شرعت القيادة في تنصيب الخلايا والقسمات والاتحادات مستثمرة رصيد حركة أحباب البيان والحرية ومستغلة حالة السرية التي يمر بها حزب الشعب وقد عقد الإتحاد مؤتمرا تحضيريا يوم 13 /10/ 1946 قيم فيه سير انتخابات ونتائجها ثم حدد الاستراتيجية وعين لجنة مديرة متكونة من (فرحات عباس، أحمد فرانسيس، طالب، بويجر ، ابن خداش)

• **الجبهة الإيديولوجية** قصد ضبط منظومة الأفكار ومشروع المجتمع الجزائري الذي كان يتصوره قادة الإتحاد والذي يركز على المحاور الآتية:

- تحرير الجزائر من النظام القديم للسيطرة الاستعمارية أي كان نوعها.
- إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقلالاً ذاتياً ومتوحددة مع الجمهورية الفرنسية المتجددة والمناهضة للاستعمار والإمبريالية.
- الدولة الجزائرية يجب أن تكون متعددة المجموعات.
- التعليم إجباري والمجاني بالنسبة لجميع الأطفال الجزائر والنضال من أجل ترقية اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية.
- إلغاء الملكية الإقطاعية والتركيز على إصلاح زراعي واسع.
- نبذ استعمال العنف في مقاومة الاستعمار.
- تطبيق القانون الفرنسي يعني النظر في المنازعات يرجع إل الحكم المدني.

• **جبهة النشاط السياسي:** وذلك بالعمل على ربط علاقات وشركات مع الأحزاب الوطنية الأخرى ومحاولة إقناع الرأي العام الفرنسي بسلامة توجه الحزب الجديد

تقدم نواب الإتحاد بمشروع اقتراح الدستور لكن نتيجة لنشاط المعمرين (الكولون) تم رفض المشروع وبعد المصادقة على دستور 1947 والذي لم يلبي طموحات الجزائريين إلا أن فرحات عباس وحزبه واصل نضاله من خلال التأكيد على مبادئه في مؤتمره الأول بسطيف ما بين 25-27 سبتمبر 1948 بأن حزبه يؤمن بمبدأ الاعتدال والثورة والقانون وبالتعاون اللا محدود مع الديمقراطيين للوصول إلى الغاية وهي "إنشاء جمهورية مستقلة في الجزائر تجمع العنصرين العربي والأوروبي".

ب - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

عادت الجمعية إلى نشاطها بعد أحداث 08 ماي 1945 برئاسة شيخها البشير الإبراهيمي وقد ركزت نشاطها خلال هذه المرحلة على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى

والمداشر وعلى بناء المساجد الحرة، كما قامت بتأسيس معهد "عبد الحميد بن باديس" بقسنطينة الذي أصبح يستقبل الطلاب الذين كانوا سابقا يتوجهون إلى الزيتونة والقرويين للدراسة وبذلك يمكن القول أن استعاد الإزدهار الثقافي للمغرب الأوسط، كما شرعت في إصدار جريدتها البصائر يمكننا القول أن الجمعية ركزت على الجانب الثقافي والديني، كما كان لها بعض النشاطات السياسية من خلال مساندتها لمرشحي حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بدعوى أن رجال الإتحاد أفضل من بني وي وي. وقد انضمت أيضا الجمعية إلى "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" التي تأسست سنة 1951 لكنها لم تعمر طويلا بسبب اختلاف وجهات النظر.

ت - الحزب الشيوعي الجزائري:

بعد أحداث 08 ماي 1945 وحملة الاعتقالات شرع الحزب في تنظيم حملة لصالح العفو منددا بسياسة القمع، وفي جوان 1946 شارك في الانتخابات لكن نتائج الانتخابات صدمته جعلت يعقد مؤتمر خرج فيه بنتيجة أنه وجب ربط تحالفات مع الأحزاب الوطنية كما قام بتوجيه نداء من أجل تأسيس جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية، قدم مشروعه المتعلق بموقفه من القضية الجزائرية ومشروعه الإصلاحية قدمه إلى البرلمان الفرنسي في 13 مارس 1947 بغرض المناقشة في إطار القانون الأساسي للجزائر، حاول الحزب والمنظمات التابعة له استغلال مختلف المناسبات للترويج لمشروعه والدعاية لحزبه في الأوساط الجزائرية محاولا إظهار نفسه كطرف أساسي مدافع عن القضية الجزائرية، ولكن الواقع أثبت أن الحزب الشيوعي كان يعيش في عزلة بسبب رفضه الاستقلال كحل للمشكلة الجزائرية وتمسكه بنظرية موريس تورييز "الجزائر أمة في طور التكوين". مع بداية الخمسينيات حاول الحزب التقرب أكثر من الجزائريين وذلك من خلال اسناد مسؤوليات إلى العناصر المسلمة في الحزب كما أنه تمكن في سنة 1951 من الانخراط في " الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها".

ث - حركة الانتصار الحريات الديمقراطية MTLD : انتظر مناضلو وأنصار حزب الشعب بشغف إطلاق سراح مصالي الحاج الذي تم يوم 31 جويلية 1946م وقد فاجأ مصالي الجميع عند إعلانه رغبته في دخول الانتخابات وذلك متأثرا بتوجيهات عبد الرحمان عزام وفي نوفمبر

1946م أعلن مصالي الحاج عن ميلاد "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، ومن أجل تشكيل جبهة موحدة لدخول الانتخابات حاور مصالي كل من فرحات عباس والإصلاحيين المعتدلين لكن الاختلافات أفسدت الوحدة ومع تدخل الإدارة الفرنسية وذلك بتزويرها الانتخابات ما جعل حركة الانتصار لا تتحصل إلا على 05 مناصب و 08 مقاعد لمرشحي الإدارة وفي 15 فيفري 1947م دعا إلى مؤتمر وطني ما أدى إلى ظهور ثلاث طوائف وهي:

- طائفة حزب الشعب الجزائري: التي ترى ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب قصد المحافظة على خطه الثوري وشعبيته.

- طائفة الشرعية: ترى ضرورة إشراك الحزب (حركة الانتصار) في الانتخابات من أجل كسب تأييد أكبر مثل هذه الطبقة (طبقة المثقفين).

- طائفة الشباب الثوري: المتحمس للنشاط المسلح والناقم على العمل الشرعي وترى ضرورة البدء في العمل الثوري.

وقد فصل مصالي في هذا الأمر بترك كل طرف يعمل على حدا وقد خرج المؤتمر بعدة قرارات منها:

- تحرير الجزائر باعتماد كافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح، وتأسيس منظمة سرية لذلك الغرض.

- الموافقة على اعتماد الانتخابات وسيلة من وسائل النضال.

- تثبيت حركة الانتصار الحريات الديمقراطية غطاءا شرعيا لحزب الشعب الجزائري

- تعيين لجنة خماسية (مصالي، حسين لحول، الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، أحمد بودة) لتسمية أعضاء اللجنة المركزية.

وبعد انتهاء المؤتمر شرع في تكوين المنظمة الخاصة منذ مارس 1947م وهي منظمة شبه عسكرية بقيادة محمد بلوزداد حددت أهدافها بجمع الأسلحة وتجنيد مناضلين وتدريبهم على القتال وجمع الأموال، وقامت بالعديد من العمليات منها عملية السطو على بريد وهران سنة 1949،

وتداول على رئاسة المنظمة ثلاث رؤساء وهم محمد بلوزداد ثم حسين آيت أحمد ثم أحمد بن بلة والذي استمر إلى غاية اكتشافها في ربيع 1950م.

- **أزمات حركة الانتصار:** واجهت إدارة الحزب صراعات داخلية كثيرة نتيجة انضمام الكثير من الشخصيات وتغير الكثير من المعطيات ما أدى إلى الكثير من التصادمات نذكر منها:
 - أزمة دباغين: نشط الأمين دباغين في البحث عن تحالفات مع القيادة الثورية بينما كان حسين لحول الأمين العام الحركة يعتمد على المعتدلين المثقفين هذا الأمر أثار حفيظة مصالي الحاج وقد أدى هذا الأمر إلى خلاف انتهى باستقالة الأمين دباغين من الحزب سنة 1949م
 - في سنة 1949م انفجرت الأزمة البربرية فقد برز تكتل يؤكد على الهوية الثقافية للبربر وأصبح يعادي كل ما هو عربي وإسلامي وانغرس هذا التيار أكثر في صفوف الطلبة والمهاجرين ومن أبرز قادة هذا التيار: بناي وعلي ورشيد علي يحيى، وقد تجند حسين آيت أحمد وكريم بلقاسم لفرض الانضباط وتهميش العناصر المثيرة للمشاكل.
 - في سنة 1950 تم اكتشاف أمر المنظمة الخاصة بسبب فشل محاولة تأديب أحد أعضائها وهو عبد القادر خياري الذي هرب للسلطات الفرنسية، وقد أدت هذه أن تعصف بالحزب لكن أنكر الحزب علاقته بالمنظمة الخاصة ما أدى إلى اعتقال 400 عضو من المنظمة وتشتت الباقي والذي لم يعجبه قرار الحزب بالتخلي عنهم.
 - الصراع بين المركزيين والمصاليين: بدأت هذه الأزمة منذ سنة 1950م حين طالب مصالي الحاج بإقرار مبدأ الرئاسة مدى الحياة مما أدى إلى دخوله في صراع مع أعضاء اللجنة المركزية ما جعل حسين لحول من رئاسة اللجنة المركزية، وفي أبريل 1953م دعت إدارة الحزب لعقد مؤتمر، وقد حاول فيه أعضاء اللجنة المركزية إبعاد الموالين لمصالي، وفي سنة 1954م بلغ النزاع ذروته فتطور إلى مشاحنات ومؤامرات حيث عقد أنصار مصالي مؤتمر هورنو ببلجيكا من 13-15 جويلية 1954م وقد أصدر قرارا بحل اللجنة المركزية وفصل المسؤولين ومنح الثقة

المطلقة لمصالي، وبعدها بشهر عقد **المركزيون** مؤتمر بمدينة الجزائر أدانوا فيها قرارات **هورنو** وقرروا في هذا الاجتماع إقالة مصالي من الحزب.

1 - **دستور 1947م وموقف الجزائريين منه:** من أجل امتصاص غضب الجزائريين أصدرت فرنسا عدة مراسيم وقرارات هدفها إصلاح، فقامت بإصدار قانون أساسي للجزائر وصادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية على عهد حكومة بول رماديي في 20 ديسمبر 1947م شمل ثمانية أبواب وستين (60) مادة نذكر منها:

- الجزائر جزأ لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية،

- المساواة التامة بين كافة الجزائريين.

- تكوين مجلس جزائري يضم 120 عضو مناصفة بين الجزائريين والمستوطنين.

- نصت على إزالة الحكم العسكري عن الجنوب.

- إلغاء نظام البلديات المختلطة.

- فصل الدين الإسلامي عن الدولة

- حرية التعليم باللغة العربية

نظرا لعدم استشارة الجزائريين وعدم إشراكهم في صياغة القانون فإن هذا الدستور لم يلبي طموحاتهم فنددوا به وانتقدوه، فهو لم يعطي للجزائريين تمثيلا حقيقيا في المؤسسات الجديدة، أما المواد الأخرى فاكتنفها الغموض والعراقيل الإدارية، ومنها قول البشير الإبراهيمي " أنه دستور أعرج، أبتز، لا يسمع ولا يبصر! لم يؤخذ رأي الأمة الجزائرية في وضعه، ولم يسمع صوتها في دفعه"، ورغم انتقاد زعماء الحركة الوطنية لدستور الجزائر إلا أنهم رضخوا للأمر الواقع وحاولوا الاستفادة من بعض موادته فشاركوا في الانتخابات لكن تدخل الإدارة الفرنسية وتزويرها للكثير من الانتخابات خاصة بعد مجيء الحاكم العام "تايجلين"، وقد ظلت بعض مواد هذا الدستور حبرا على ورق مثل فصل الدين الإسلامي عن الدولة وترسيم اللغة العربية وإلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، ونتيجة لهذه العراقيل الإدارية اتفق قادة أحزاب الحركة الوطنية في 05 أوت

1951م على إنشاء " الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها " هدفها تحقيق الأهداف التالية:

- إلغاء انتخابات 17 جوان 1951 التشريعية المزورة.
 - احترام حرية التصويت في القسم الانتخابي الثاني الخاص بالمسلمين.
 - احترام الحريات الأساسية
 - محاربة الاضطهاد بجميع مظاهره
 - إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.
- لكن هذه الجبهة لم تعمر طويلا نتيجة اختلاف في وجهات النظر فانسحب منها الإتحاد الديمقراطي سنة 1952م ثم تبعته حركة الانتصار فانحلت هذه الجبهة، وقد استمر هذا الدستور إلى غاية 1956م، ونظرا للضرورة التي مرت حركة الانتصار بدأ بعض الشباب الثوري التخطيط من أجل اندلاع الثورة وذلك بتأسيس منظمة سميت بـ "اللجنة الثورية للوحدة والعمل " في 23 مارس 1954م.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1 - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 2 - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- 3 - يحي بوعزيز: الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 4 - يحي بوعزيز: الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، دار البصائر، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- 5 - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج1، ج2، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011.
- 6 - شارل روبيير أجبيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، تر: محمد حمداوي و ابراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013.
- 7 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- 8 - مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954، مجلة الحضارة الإسلامية، ع 29، جوان 2016.
- 9 - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت.
- 10 - عبد الرحمن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1954، ج3، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008.